الفصل السادس
مباهـج المسـئولية

إن المهمة أكثر تعقيداً لاسيما في عالم محروم من «تدخل قوة خارجية عنه لحل مشكلاته» ومن معايير دولية مُلْزمة بالفعل، حيث لا تنقطع المسئولية عن خلق القوة، وبذلك تثير شهيَّات الفاعلَين الأكثر تميُّزاً، وتثير أيضاً رغباتهم في الانتفاع من استخدامها. إن كل غيرية هنا واعدة بالأرباح، وبالمكافآت، وربما «بالبقاشيش» مثلما يقولون بطريقة هجومية. مع ذلك لا يجب أن تكون هذه الملاحظة جارحة كليَّة: إن الإعلاء من شأن المنافع المشتركة يمر حتماً بطريقة غير مباشرة عبر المكافآت الفردية، لأن تكلفتها تقع تحديداً على عاتق فاعلين غير مرتبطين بعقد اجتماعي وحيد وقاصر عليهم، على غرار ذلك العقد الذي يؤسِّس جماعة وطنية والذي ينزع عن أعضائها حق التساهل في المعاملات. وعلى الأرجح أن النظرية الواقعية هي التي تصمد هنا بصورة أفضل: من المؤكد أن الدول لم تعد الفاعلين الوحيدين على المسرح العالمي، ولا شيء يخصها داخليّا كلية ولا خارجيّا كلية، إذ أصبحت سيادتها وهمية وغير متلائمة أكثر من أي وقت مضى، لكنها تشارك مع فاعلين آخرين في مهمة ليست ملْزمة سوى جزئيّا لكي تحثهم على إعادة ابتكار المسئولية بسبب ابتغاء المباهج التي تمنحها.

يلزمنا أيضاً التفاهم معاً: هذه المباهج هي في أكثر الأحيان تلك التي تخاطب الوجدان، أو في أحيان أقل تتلاءم في الأمد القصير، مع الفوري في بعض الأوقات ومع الاستسهال في أغلب الأوقات. لقد ضلَّلنا الواقعيون حين أقاموا مصلحة وطنية تتيح تحديد سلوك الدول الأمثل علميا؛ وخدعونا بالأوهام حين

احتفظوا بهذه المهمة لعاهل يُجسِّد الدول بطريقة باردة ونفعية[1]. إن النهوض بالمسئولية أكثر إرباكًا، وغموضًا، ويوقع في حيرة، وهو من صنع مساومات بين فاعلين، تتصف في الأغلب بالصلافة. وفي هذا الفوران، من الطبيعي أن النزعة نحو العمل الطيب تلعب دورها في الأمد القصير: يمكن للمباهج المنشودة أن تنقلب سريعًا، فتتسبب في خيبة الأمل، وفي الهلع، أو في الرغبة في فك الارتباط، محدثة لتحليلات ولخيارات أخرى. أن يكون بطلاً في الدفاع عن الحق، أو من أجل «إحياء الأمل» في الصومال، قد يكون أمرًا جذابًا يدغدغ الشعور بالقوة في أحد الأيام، لكنه يتكشف في اليوم التالي بأنه باهظ التكلفة... إن المساعدة، والتآزر، والتعاون تعلي من شأن ذلك الذي يرتدي من تلقاء نفسه جلباب قيصر - أو رداء السامري الصالح: ومع ذلك فإننا نعرف انحرافات السياسة الفرنسية في إفريقيا وخيبة الأمل التي نتجت عنها في رواندا أو في غيرها.

إذا كانت المسئولية على وجه الإجمال تنشِّط مباهج القوة، فإن العوامل التي تساهم معها في ذلك عديدة. حتى أفضل النوايا تُبهج، مثلما توضِّحه مغامرة البند الاجتماعي قصيرة الأمد: كل «ذراع عسكري» للجماعة الدولية لم يتم تنظيمه بعد يعرف كيف ينتفع من المسئولية؛ ولا يتخلى أي فاعل عن طموحات هويته أو رؤيته للعالم لكي يمتنع عن التدخل؛ وأخيرا ذلك الذي يغيِّر الواقع باسم مصالح متعددة وبواسطة شبكات الأنصار والمشايعين المحفوفة بالمخاطر، وبالتدابير الديبلوماسية الحاذقة.

هل يمكن لأحد الناس أن يكون خادمًا بلا منازع وغير مغرض للمنفعة المشتركة؟ يبدو هذا السؤال كأحد الموضوعات الفلسفية المنبثقة من سجلات إحدى الأكاديميات. مع ذلك فهو يواكب الجدل الدولي الطويل المترتب على فكرة إلزام التجارة العالمية باحترام الحقوق الاجتماعية الأساسية. ونجد أنفسنا هنا مع منهج المسئولية بحصر المعنى: إن الحق الاجتماعي للآخر ليس غريبًا عنا كلية، بخاصة حين نستهلك سلعًا مستوردة، يحتمل أن تكون قد تم إنتاجها في ظل الاستهانة

(١) للحصول على وجهة نظر نقدية راجع
D.Battistella, *Le Discours de l'intérêt national: politique étrangère et démocratie, thèse de science politique,* Amiens, 1995.

بالقواعد الأساسية لحماية كرامة العمال أو للمحافظة على الحقوق الأولية للطفولة. وظهرت الفكرة منذ وقت مبكِّر في تقنين التجارة العالمية إذ إنها وردت في ميثاق هاڤانا الوهمي، الذي لم تصدق عليه الولايات المتحدة، وبالتالي لم يتم تنفيذه مطلقًا. مع ذلك أوردت المادة ٧ من الميثاق بأنه «لجميع البلدان مصلحة مشتركة في تحقيق معايير عادلة للعمل وفي المحافظة عليها»؛ وأقرت أيضًا بأن إعاقة هذا المبدأ «ستخلق صعوبات أمام المبادلات الدولية». وأثير الموضوع من جديد خلال المرحلة الأخيرة من «حلقة أوروجواي»، عندما كانت الأذهان قد تعودت على جماعات المسئولية المتنوعة هذه التي ظهرت خلال هذا الربع الأخير من القرن. ومع ذلك لم تشر وثيقة مراكش الختامية الصادرة في ٢٤ أبريل ١٩٩٤ إلى هذه المشكلة مطلقًا المتروكة إلى «المنظمة العالمية للتجارة» حديثة العهد التي استحوذت عليها منذ نشأتها لكي تناقشها في سنغافورة في ديسمبر ١٩٩٦.

كانت الفكرة القوية لأنصار البند الاجتماعي مقنعة من الوهلة الأولى: إلى جانب مهمة التقريب بين التشريعات الوطنية التي أنجزتها منظمة العمل الدولية، يمكن للتجارة العالمية أن تمارس الضغط على الدول بإكراهها، عن طريق العقوبات الاقتصادية، على احترام الحقوق الأساسية. يتماثل عدم احترام هذه الحقوق مع ميزة مقارنة خادعة ولهذا سيكون من الطبيعي إبطاله. وإذا كان في مركز هذه الحقوق يظهر تقنين عمل الأطفال المُلزم، فإن كل إنسان اشترك في المناقشات قدم تفسيره وحصته من المعايير المعتبرة لا مناص منها: عمل النساء، حريات نقابية، مفاوضات جماعية، صحة، أمن، حد أدنى للأجور[1]... هكذا اتجهت جماعات المسئولية المتنوعة إلى الانفتاح، وهامش السيادات إلى التقلص بطريقة مذهلة حتى لأنصار تعميم القانون الاجتماعي على نطاق عالمي واسع. وما هو أفضل أيضًا، في مواجهة تآكل مفعول منظمة العمل الدولية تدريجيًا التي تخلت عن الإكراه، برز من بعد مفهوم فعَّال للمسئولية والذي وفقًا له ستحل قوانين السوق محل العقوبة القانونية.

مع ذلك فإن حيوية الجدل الذي نشب في سنغافورة توحي على الفور بأن تشكيل بنية هذه المسئولية النبيلة ليس بريئًا كلية.

(1) M. A. Moreau, «La clause sociale dans les traités internationaux», *Revue française des affaires sociales,* janv-mars 1996, p. 91.

من المؤكد أنه لا يكفي للاقتناع الكشف عن أن الولايات المتحدة ظهرت في الصف الأول من بين أنصار هذه المسئولية، مثلها مثل فرنسا وغالبية الدول الأوروبية والعالم المتقدم. وفي المقابل تدعونا بعض الحجج إلى التفكير: إلى جانب الليبرالية التقليدية الصارمة التي دافعت عنها وقتها حكومة چون ميچور البريطانية، فإن الموقف الذي اتخذته غالبية الدول النامية قد استنكر بوضوح الملذات الأنانية لهذه الحملة الدولية الجديدة. كانت المواقف التي دافع عنها ممثلو الهند، وسنغافورة، وتايلاند، وماليزيا متناسقة تمامًا: إن تشريعًا اجتماعيًا للحماية هو ترف يحققة النمو لكنه كارثة بالنسبة للاقتصادات البازغة. وحتى إذا كنا لا ننتمي إلى مذهب التطورية الخاص بالكلاسيكيات الحديثة، الذي يراهن على آثار التنمية وتنشيط المبادلات لكي نجعل من الممكن بعدها تحسين ظروف العمل بصورة ملموسة، فإننا نصمد بصعوبة أمام حجة مزدوجة: لقد استفادت الاقتصادات الأوروبية في زمانها الماضي من تشريع اجتماعي متساهل؛ وسوف تستفيد هذه الدول بصحبة الولايات المتحدة إلى حد كبير من ارتفاع الأسعار الذي سيثقل على المنتجات المستورَدة من البلدان البازغة في حالة تطبيق البند الاجتماعي. وفي أثناء المؤتمر ذاته أعرب وزير التجارة الهندي عن شكوكه: «رأينا هو أن هذه الإجراءات التجارية لاتستهدف هذا النوع من الأهداف (تحسين معايير العمل)، مهما كانت جديرة بالثناء[1]». وقد فضل الوزير الكوبي من جانبه أن يترافع ضد التبعية أكثر مما لصالح توسيع نطاق التشريع الاجتماعي، باستنكاره لـ«الضغوط من أجل إدخال نقاط جديدة في جدول أعمال المنظمة العالمية للتجارة، في حين لا توجد علاقة بين بعضها وبين التجارة ـ وهي النقاط الخاصة بمعايير العمل- ، ذلك في الوقت الذي لم تستطع فيه الدول النامية الوصول بعد إلى استيعاب بنود اتفاقيات حلقة أوروجواي[2]». هكذا اتخذ الوزير الكوبي بطريقة ذات مغزى موقفًا مضادا لموقف الاتحاد العام للعمل CGT [نقابة العمال اليسارية في فرنسا] التي كانت منذ قبل شهرين قد قبلت تكوين جبهة مشتركة مع النقابات الفرنسية الأخرى

(١) جريدة لوفيجارو، ١٠ ديسمبر ١٩٩٦، ص. ١١.
(٢) المرجع السابق.

والـ. CNPF لمساندة حكومة چوپيه [رئيس وزراء فرنسا السابق] وممثله في سنغافورة إيف جالان لاتخاذ موقف لصالح إقرار قانون اجتماعي متوافق.

في الواقع يمكن للسوابق أن تدعو إلى الريبة. إن الفقرة ٣٠١ من «قانون التجارة» الأمريكي التي أقرها الكونجرس عام ١٩٩٤ بطريقة منفردة، تضمنت بنداً اجتماعيّا ينص على استخدام أساليب انتقامية تجاه ممارسات «الغشّ» أو «مخالفة الصواب»، ومن بينها عدم احترام الأحكام الأساسية للقانون الاجتماعي[١]. استقبلت الدول النامية بخاصة دول أمريكا اللاتينية هذه الأحكام باعتبارها علامة على الوصاية، بل وأداة للهيمنة. وكانت قد ظهرت فيما بعد في الاتفاقيات المتوازية مع تلك التي أسست « اتفاقية شمال أمريكا للتجارة الحرة» NAFTA، و«اتفاق الشمال أمريكي للتعاون في موضوع العمل» والمبرمة في سبتمبر ١٩٩٣ بناء على طلب الرئيس كلينتون الذي اندرج في مجموعة من المساومات ألزمت الكونجرس بالموافقة. ولا يمكن التقليل من شأن فعالية الآليات الموضوعة، إذ تستفيد منها النقابات المكسيكية المستقلة لكي تقدم شكاوى ضد المخالفات الجسيمة لقانون العمل[٢]: يتم تقديم هذه الشكاوي عن طريق النقابات الأمريكية مما يرسخ أسلوبًا يتسم بالأبوية وبفرض الوصاية على عمل المسئولية هذا الذي، من جهة أخرى، يضر بالمشروعات الأسرية الصغيرة أكثر من المؤسسات الكبيرة أو الشركات متعددة الجنسيات التي لا يكلفها احترام التشريع الاجتماعي الكثير.

في مثل هذا الجدل تتلاشى الحدود: يصبح الهامش بين المسئولية والأبوية رهيفًا، مثله مثل ذلك الذي يفصل بين الأبوية وبين دفاع مُلقِّن الدروس عن مصالحه بصفاقة. وفي مواجهة مثل هذا الزَّلل، ومع الأخذ في الاعتبار الطريقة التي استقبل بها من جانب الأكثر ضعفًا، لا يدهشنا أنه تم فجأة إعادة اكتشاف السيادة كمتراس واق في مواجهة أحكام تتضح بأنها محفوفة بمخاطر حتمية. وتمخض هذا الخوف السيادي عن نتائج غير متوقعة: إن الدول التي عانت منه

(١) حول الفقرة ٣٠١ انظر بخاصة:

J.-Y. Carfantan, *L'Epreuve de la mondialisation,* Paris, Le Seuil, 1996, p. 166 *sq*. et M. A. Moreau, art. cit., p. 96.

(2) M. A. Moreau, art. cit., p. 98 *sq*.

تحولت في الوقت ذاته إلى مدافعين ليسوا في الحسبان عن النظام العذب لمنظمة العمل الدولية، الذي كان فيما مضى موضع اشتباه، لكنه أصبح اليوم الأقل ضرراً... هكذا حينما انعقد مؤتمر سنغافورة، انضمت ماليزيا وباكستان إلى بريطانيا العظمى للمطالبة بعدم خروج موضوع الحقوق الاجتماعية عن نطاق منظمة العمل الدولية. وعلى النقيض ترافع ممثلو الولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا عن قيام هذه المنظمة بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية. هكذا ذكر المندوب الفرنسي جان-لوي كارتييه بأنه « لمنظمة العمل الدولية دور جليل، ومحدد لكن معالجة الموضوع ليست قاصرة عليها»، ما دام غرض منظمة التجارة العالمية هو أيضًا « تحرير المبادلات، وتحسين ظروف المعيشة، ومستوى الدخل والتوظيف، الأمر الذي يشمل المعايير الاجتماعية الأساسية[1]». في النهاية كانت التسوية التي تم إقرارها جيدة: إنها توضِّح النيات الطيبة، ولا تضع آلية مُلزمة. من المؤكد أنه مثلما أشار إليه حينئذ ريناتو روجييرو مدير منظمة التجارة الدوليَة أن النص التوليفي، بوجوده ذاته وبالتعَديلات التي أُدخلت عليه من كل جهة، يبين أن البلدان النامية قد قبلت في النهاية الدخول في جدل كانت تدحضه. وما هو أفضل أيضًا، حين ذكر بأن الدول الأعضاء «قد جددت تعهدها بمراعاة معايير العمل الأساسية المعترف بها دوليّا»، فهذا القرار يعني حق الجميع في مراقبة التشريعات الاجتماعية لكل وظروف تطبيقها. وفي المقابل، يكشف تطبيق هذه النيات في الواقع عن تقديرٍ حاذق للجرعات: إن جوهر المهمة قد أقصي خارج منظمة التجارة العالمية إذ إن وزراء التجارة الحاضرين في سنغافورة تعهدوا بـ. «مساندة» زملائهم وزراء العمل في المهمة التي سيضطلعون بها في منظمة العمل الدولية. وفيما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية ذاتها، فإنهم يقرون بأنها لم تجرَّد من أهليتها كلية، إذ يمكنها المساهمة في التقدم في مجال الحق الاجتماعي بواسطة التنمية والنمو الاقتصادي اللذين يحبذان تحرير التبادلات المتسارع: تجيء الليبرالية الخالصة هنا لنجدة السيادة، وتتضح قوانين السوق الصارمة باعتبارها الوسائل الأكثر صلاحية للتشويش على آثار القوة.

(١) جريدة لوفيجارو، ٢٠ نوفمبر ١٩٩٦، ص. ٣.

من وجهة النظر هذه كانت أزمة عام ١٩٩٧ الآسيوية كاشفة. لقد أدى المؤتمر الإقليمي لمنظمة العمل الدولية المنعقد في بانجكوك في يونيو ١٩٩٧ وضم ٣٦ بلداً آسيويّا إلى تحبيذ تشدد جديد في وجهات النظر. بعد أن اطمأنت الدول المعنية عند سماعها لميشيل هانسن مدير عام المنظمة وهو يعلن بأن «البند الاجتماعي أصبح غير نافذ المفعول تمامًا»، رأت هذه الدول أنه ليس من المناسب أن تقوم بتجديد استراتيجيات الانطواء تجاه المنظمة الدولية للعمل. على النقيض، ففي مواجهة آثار الأزمة المثيرة للقلق، لم يعد الموضوع يتعلق بالحديث عن معايير اجتماعية، وبكل ما يعرِّض الصادرات الآسيوية للانخفاض: قاموا في المقابل باستنكار «نظام الحماية الجديدة» الذي يطبقه الغربيون، والمقاصد الخفية لأولئك الذين، في أوروبا أو في أمريكا، يتحدثون عن المعايير الاجتماعية، والمكائد الماكرة التي تحاك داخل منظمة العمل الدولية لوضع علامة على البضائع المصنوعة بمقتضى الحق الاجتماعي الغربي.

وبطريقة ذات مغزى، تغيّر مطلب البلدان الآسيوية: كانوا يتوقعون، بدرجات متفاوتة من الوضوح، من المؤتمر الإقليمي القدرة على تحبيذ الحوار الاجتماعي في الأماكن التي تعاني من الأزمة، وعلى هذا داخل حياتهم القومية؛ لقد طالبوا منظمة العمل الدولية بالقيام بالوساطة لدى صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية الكبيرة لكي تقوم بالتخفيف من الآثار الاجتماعية الأكثر قسوة المترتبة على سياسات الإصلاح المطلوبة. ومن جهة أخرى، أشارت بعض الدول بأنه يمكن للعولمة الاقتصادية التي، كانوا يشيدون بها فيما مضى، أن تؤدي أيضًا إلى «تقوية المواقف الهيمنة للبلدان المُصنَّعة»، ومن المفيد، في مثل هذه الظروف، تنظيم السوق العالمي. وعلى النقيض قامت دول أخرى بالمراهنة على الليبرالية الأكثر اكتمالاً[1]...

هكذا تُحدث الأزمة انقسامًا في المعسكرات، وتجعل تنظيم جماعات المسئولية أصعب بكثير، وتنشِّط أحيانًا استراتيجيات العمل بانفراد. إنها بخاصة، تعزِّز الآثار الضارة على التعبئة لصالح المنافع المشتركة، وتُوجد منافع مقارنة وتُلقي البداهة غلالة من الشَّك على أولئك الذين، بحسن أو بسوء نية، يتطلعون إلى تحبيذ

(١) المرجع السابق، ١٦ ديسمبر ١٩٩٧، ص. ١٠.

المصالح الجماعية والمُعَوْلمة. تصبح فرضية مباهج المسئولية أكثر جدارة بالتصديق لدى أولئك الذين يخشونها، وعلى الأرجح أكثر تحفيزاً لأولئك الذين يستطيعون الانتفاع منها... لقد انتصرت جميع هذه المعطيات على مشروع إقامة مجموعة أحكام اجتماعية. كانت رعونة بعض الدول الغربية مسئولة جزئيّا عن هذا الانهيار، إذ بلغت بها الغطرسة حد التشهير بالدول البازغة وتوجيه الاتهامات لها، تلك الدول التي نتيجة لذلك لم تستطع تجنُّب القيام بهجوم سيادي لكي تدافع عن غبطة معنوية موضع طعن، وعن مصالح واضحة تتعرض لتهديد مباشر. وعند نقطة معينة تدخل مبدأ التبادل الحر الذي يشيد به آخرون، والمرتبط بمذهب تطوري ما زال قائمًا، لكي يكسو هذا القلق السيادي بخاصيات أيديولوچية عالمية يطلبون من المؤسسات الدولية والدول الكبرى بصفة دورية تعظيمها. من خلال هذا الموقف يرتسم في الواقع مفهوم للسيادة ينتمي إلى جيل جديد: فيما هو أبعد من التعبير الرمزي عن كبرياء جريحة، ومن المهارة في استخدام الحجة القانونية المسلَّم بها رسميّا، تظهر السيادة كوسيلة تستخدمها الدول انتقائيّا للإخلال بنظام المسئولية عندما يبدو بأنه باهظ التكلفة بالنسبة لها.

هذا الموقف الاستراتيچي ليس على الدوام مريحًا ولا عمليّا: إن اللجوء إليه تعسفيّا يمكن أن يثير شبهات باللاأخلاقية أو تهميش الدولة التي تستخدمه بحمية زائدة إلى حد قلب البرهان على صاحبه. هنا تنضم مباهج المسئولية من جديد مع مفعول القوة. ويوضِّح مجال البيئة تمامًا هذه العودة إلى الهيمنة: من الصعب إقناع المسئولين الاقتصاديين والسياسيين في العالم الثالث بحسن النية الكاملة لدى أولئك الذين، في الشمال، يجعلون أنفسهم أبطال الدفاع عن البيئة، حينما نعرف أن هذا الجدل، مثله كمثل البند الاجتماعي، لم يجر في أوروبا أو في أمريكا الشمالية قبل الستينيات وتم تجاهله تمامًا خلال مرحلة التصنيع. إن العبء الثقيل المتراكم على الدول المتقدمة في هذا المجال يجعل الابتكار المتأخر لنظرية المسئولية غير أمين وموضع اشتباه، فهي تلزم الدول الأكثر شبابًا بالحد، باسم الهناء الجماعي، من استخدام الطاقة المستحجرة [كالغاز والنفط والبترول والفحم] المزودين بها، في حين أن مُلَقِّني الدروس قد استخدموه على نطاق واسع في الموعد المناسب دون أي قيد معنوي. وباسم المسئولية العالمية أيضًا يزعمون تعسفيّا أن بقاء كوكب الأرض

يعتمد على خطة شاملة تقيِّد تصنيع البلدان الجديدة، وتقلل من استهلاك سكانها، وتحد من حقهم في نشر المخلفات. وعلاوة على ذلك، ألا يبرهن ضعف ميل الولايات المتحدة إلى التقليل من مستوى بث الغاز الملَوِّث في أراضيها، وعدم تنفيذها القرارات المتخذة من جانب مختلف مؤتمرات القمة على التوجُّه النفعي لخطاب المنفعة المشتركة؟

في هذا السياق تتحلى مباهج المسئولية بمهمة تفويض ماهرة تتطلب من السلطات السياسية القائمة في الدول النامية أن تعلِّق من تلقاء نفسها جزءًا من سيادتها، وبأن تصبح سلطة مدنية لجماعة دولية مشكوك في وحدتها بدرجات متفاوتة. تواجه الحكومة البرازيلية صعوبات كبيرة للفصل برأي بين حماية التوازنات البيئية العالمية وبين المكاسب الفردية التي تمنحها عملية اجتثاث الغابات المتدرجة لغابات الأمازون. وبذلك تتابع هذه العملية: تم اجتثاث ٢٩,٠٥٩كيلومترًا مربعًا عام ١٩٩٥، و١٨,١٦١ كيلومترًا مربعًا عام ١٩٩٦، وأكثر من ١٣,٠٠٠ كيلومتر مربع عام١٩٩٧، أي ما يساوي أكثر من نصف مليون كيلومتر مربع خلال أقل من نصف قرن[١]. وإذا كان هذا المعدل يسجل بعض التناقص، إلا أنه يعبِّر عن تعقد عمليات البيع والشراء الداخلية التي تُدخل في الحساب مشروعات الإصلاح العقاري وتجهيز الأراضي، ومصالح المجموعات الدولية الكبيرة، واحتياجات فلاحين فقراء يلجأون إلى تجارة الخشب وأولئك العاملين في اقتصاد التصدير الذين يحاولون تعويض العجز في الميزان التجاري بزيادة مبيعات خشب المناطق الاستوائية... في جميع أنحاء العالم الثالث تقريبًا نجد أن النظم ضعيفة الإنجاز قليلة الشرعية في الأغلب، مضطرة باسم المصالح المشتركة للإنسانية إلى منع الممارسات التقليدية، واحتواء ضغوط التجارة الدولية، ومقاومة الشركات متعددة الجنسيات، ومكافحة دوائر المافيا. هذه الممارسة للمسئولية بالوكالة تُضعف السيادة بإلغائها لوظيفة التشاور وباحتقارها أحيانًا لبعض المصالح الشرعية، هكذا تتفاقم الهوة بين الحاكمين والمحكومين؛ بل وتكشف أيضًا، بالتوسع في أعمالها هذه، عن ضعف قدرة هذه النظم السياسية، وبالتالي عجزها عن اتخاذ قرارات، وهشاشة شرعيتها.

(١) جريدة لوموند ١٠ فبراير ١٩٩٨، ص. ٤.

ما هو ـ بخاصة ـ صحيح فيما يتعلق بالموضوعات الاقتصادية والاجتماعية صحيح أيضًا وبنفس القدر في المجال السياسي المحض حتى وإن كان هذا المجال ينجو أكثر من التأثير التضخُّمي للرأي العام أو المصالح الاجتماعية التي تقوم بأعمال الوساطة. إن «معاهدة حظر الأسلحة النووية» و«معاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية» (وهي المعاهدة التي تحرِّم كلية التجارب النووية، وقد حظيت بموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ سبتمبر ١٩٩٦ مع اعتراض ثلاثة أصوات فقط وامتناع خمسة) موضع بهجة لدى النادي المغلق بشدة على الدول الذرية الكبرى المعترف بها، ما دام تحت غطاء الأمن الجماعي وحماية البيئة فإنهما تكبحان مخاطر تعميم السلاح النووي وتلك المرتبطة بإجراء التجارب. من جديد يقوم الاستناد إلى الجماعي بإخفاء حماية المكتسبات التي حققها الأكثر قوة، التي هي من جهة أخرى بغرض الردع: لا جدال بأن انتشار هذه الأسلحة أمر خطير، بخاصة إذا ما وصل إلى المناطق الحسَّاسة وإلى الدول الأقل قدرة على التحكم في امتلاك مثل هذه الأسلحة بطريقة رادعة فقط. مع ذلك فالانخداع بهذا المرجع الجماعي يتناقص تدريجيًا: لقد زعمت المعاهدة الأولى للمنع الجزئي للتجارب، مثلها مثل معاهدة منع الانتشار بأنها خطوة أولى نحو نزع السلاح النووي تدريجيًا وبصفة عامة، وكان ذلك أثناء فترة لا تزال تسودها الحرب الباردة، في حين أنهم اليوم لم يعودوا حتى يشيروا إلى منع التجارب... فضلاً عن أن الدول التكنولوجية الأكثر تقدمًا، والولايات المتحدة في المرتبة الأولى تستمتع بمنع التجارب التي لم تعد تحقق لها فائدة في الوقت الذي أصبح فيه «الترميز» [أي استخدام أجهزة بديلة لإجراء التجارب] يستطيع الحلول محل التجارب، إلى حد قد يؤدى على الأرجح إلى إنتاج، عبر الأطلنطي، الأسلحة النووية الأكثر تطورًا مثلما يستهدفه المشروع المسمى ب B61 ٦١[1].

بهذا السلوك يفقد مفهوم المنفعة المشتركة ميزته التضامنية لكي يتحالف مع ممارسة مبتذلة للقوة ولعقد الصفقات. ويؤدي هذا المسخُ بالضرورة إلى النقد المغرض وإلى المساومة. إن المنافع المشتركة التي تتم إدارتها بهذه الطريقة تصبح في

(1) B. Posen et A. Ross, «Competing US Grand Strategies», *in* R. Lieber éd., Eagle Adrift, *CTBT,* New york, Longman, 1997, p. 107 *sq.;* E. Arnett, *Nuclear Weapons after the* Oxford, Oxford University Press, 1996.

البلدان النامية ذرائع للمطالبة بتعويضات، إذ يتم مثلاً الربط بين احترام البيئة العالمية بالمساعدة على التنمية الاقتصادية . على نفس المنوال، كان من المألوف المساومة على التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية أو على معاهدة حظر تجاربها من جانب الدول المسماة «على العتبة» ، بمعنى أنها تستطيع الوصول إلى السلاح الذري، والتي حصلت في المقابل على تعويضات اقتصادية أو ديبلوماسية . وبذلك فسدت السيادة تمامًا، أو ما تبقى منها : لقد تحولت من مبدأ نهائي، غير قابل للتفاوض إلى عنصر مألوف للمساومة؛ أما بالنسبة للمسئولية، فقد دخلت في مجال الالتباس : إلى جانب كونها مبدأ بالتزام أخلاقي لكل تجاه الجميع، والذي يتم استخلاصه من التأمل في معطيات العالم الجديدة، تنتشر في العلاقات الدولية توليفة أكثر صفاقة بكثير ، تعد مسلَّمة الاعتماد المتبادل المعترف بها لكي تجعل منها مبدأ ينظِّم كل مفاوضة . لهذا فإن مفعول المبدأ لم يضعف : حتى بهذا المفهوم، نجد هذه المسئولية واقعية أكثر منها أخلاقية، شديدة الإلزام، تعيد تكوين جوهر فكرة المنافع المشتركة انطلاقًا من حساب نفعي وأناني .

وتكون الشراسة أكثر عنفًا عندما تحتاج المسئولية إلى ذراع عسكري، وفى نفس الوقت تنتفع منه . هنا، يتقلص بنيان تعددية الأطراف ويصبح صوريّا محضًا؛ إن مقتضيات تنفيذ عمل، والمتطلبات الطارئة تضفي صفة شخصية على المسئولية وعلى التدخل المترتب عليها . لقد دفع بطرس بطرس غالي في عصره ثمنًا باهظًا للغاية باقتراحه تشكيل قوة تدخل تعلو فوق الدول لكي تعكس اندماجها داخل الأمم المتحدة وتُجسِّد بطريقة أخلاقية حماية الأمن الجماعي حقيقة والإعلاء من شأنه، وكان من الممكن بسهولة المجادلة بأن مثل هذه الرؤية ذات طابع خيالي تمامًا : لم تكن الأمم المتحدة إلا وعاءً لعقد الصفقات بين الدول وبخاصة الدول الكبرى، أو أنها كانت تتيح القيام بعمل جماعي بشرط وحيد هو تخلي إحدى القوتين الكبيرتين عن واجبها مسبقًا، مثلما كان الشأن عند التدخل في كوريا، الذي قادته الولايات المتحدة بالفعل وتم تنفيذه تحت قيادة أمريكية . وبصورة متناقضة كان يمكن لشرعية التدخل بالوكالة في ذلك الوقت أن تخدع : إن تخلي الاتحاد السوفييتي وغياب الصين، التي كانت غير معترف بها في ذلك الحين، ترك للولايات المتحدة وحلفائها دورالشرطي في عالم يبني أمنه . واليوم يضفي اختفاء القطبية الثنائية ودمج شبه

مجمل الدول على الأمم المتحدة الوكيل المسئول عن الأمن الجماعي. مع ذلك، فعداوة الكونجرس للبيت الزجاجي وتعرجات الدبلوماسية الأمريكية تشيران من جديد أن القوة لا تتلاشى أمام المسئولية، وأن هذا التعايش الصعب بين مبدأين أصبح الشرط الأول لاندراج الولايات المتحدة -والدول الكبيرة الأخرى أو النصف كبيرة- في نظام نستشعر بأنه لن يكون إلا أكثر حذقًا. مع ذلك، فهناك أيضًا، لم يتم إلغاء فكرة المسئولية: إن شرطيي العالم يفقدون في هذا النظام استقلالهم الذاتي، كما يلزم على هامش المناورة المتاح لهم احترام جوهر التفويض، مثلما يجب عليه أيضًا تحمل آثاره الضارة. وفي غالبية الأحوال تتحول المباهج إلى سموم، ويتكشف الثمن بأنه باهظ: حينئذ تصبح القوة متناقضة إلى حد الاندراج في قواعد جديدة، متضامنة مع مبادئ جديدة تَبرز مع العولمة.

يمثل موضوع هاييتي رمزًا. إن انقلاب ٣٠ سبتمبر ١٩٩١ الذي طرد من السلطة الرئيس چان- برتران آريستيد، المنتخب ديموقراطيًا والذي استمر اعتراف مجموع الجماعة الدولية به باعتباره الحائز الوحيد على السلطة السياسية الشرعية. كان هذا الإجماع يتضمن المسئولية: إن الديموقراطية التي لم يتمكن أحد في الداخل من إقامتها، كان يلزم إعادة توطيدها من الخارج. كانت هذه هي مهمة الضغوط المتعددة على الزُمرة العسكرية وبخاصة أنواع المحاصرة والمقاطعة المختلفة التي قررها مجلس أمن الأمم المتحدة. إن الجوار الجغرافي للولايات المتحدة، وتأثرها بخاصة من خلال تدفق المهاجرين في اتجاه جوانتنامو [مدينة كوبية تقيم فيها الولايات المتحدة قاعدة جوية-بحرية بمقتضى معاهدة موقعة عام ١٩٠٣] وولاية فلوريدا قد عزَّز دورها المعتاد كوكيلة عن الجماعة الدولية، وهو دور لم يستطع أحد غيرها بطبيعة الحال القيام به لقرب هاييتي الشديد من سواحلها.

كانت لهذه الوكالة مباهجها، بالرغم من رأي عام معاد بما فيه الكفاية: لقد عزَّزت الهيمنة الأمريكية داخل منطقة تراقبها بعناية شديدة، كما أنها أظهرت بأن هذه القيادة تخدم، عن طريق القيم الديموقراطية، إحدى المنافع المشتركة الأعظم قيمة. مع ذلك، كانت هذه المباهج مؤذية. لم يقصِّر الرأي العام العالمي ولا الصحافة الأمريكية في الكشف عن تورُّط وكالة المخابرات المركزية الأمريكية والعديد من الشبكات الأمريكية في انقلاب سبتمبر ١٩٩١ ضد رئيس شعبوي لا

تميل إليه واشنطن، وبدت إعادته إلى الحكم بأنها باهظة التكلفة في نظر خبراء الاستراتيجيات الحربية الأمريكيين الذين لم يتحمسوا للموضوع؛ وقد اتضح ضعف عزيمة الرئيس كلينتون من خلال فشل نزول القوات على السواحل في أكتوبر عام ١٩٩٣، وهزيمتها أمام بضع وحدات محلية، والطابع الهزيل لأنواع الحصار المتعاقبة التي أفسدت جمهورية دومينيكا المجاورة مفعولها. كان تصاعد العنف والاستفزازات الموجهة ضد القيم الديموقراطية وحدها التي أجبرت الولايات المتحدة على تغيير موقفها: في مواجهة الضغوط من جانب المثقفين الأمريكيين الذين مع ذلك لم يتمكنوا من تعبئة الرأي العام الوطني، بل وبخاصة في مواجهة موقف كان فيما مضى عاديّا ومألوفًا، لكنه اليوم غير محتمل حقيقة، الذي ألزم الدولة الأمريكية بمقاومة الإهانات الموجهة علنًا للديموقراطية من جانب بعض الجيران الأفظاظ. ومن خلال مرآة الجماعة الدولية المُكَبِّرة، أدت التحديات الموجهة للقيم الديموقراطية إلى السخرية من عقيدة الولايات المتحدة الرسمية الخاصة بـ «توسيع الديموقراطية» والتي تم إعلانها قبلها ببضعة شهور[1]... هكذا تكشف أزمة هاييتي عن التقدم الذي حققه موضوع المسئولية في التمثلات وفي الضمائر: إن المسئولية تكرس، تجريبيّا وبالارتباط بالواقع، إعادة اكتشاف مبادئ الرئيس ويلسون المثالية.

كذلك أسفر قرار مجلس الأمن رقم ٩٤٠ الصادر يوم ٣١ يوليو ١٩٩٤ عن منح توكيل: لقد أجاز للولايات المتحدة استخدام «جميع الوسائل اللازمة»، بما فيها القوة، لتسهيل رحيل الچنرالات المتمردين، «من أجل تأمين مناخ آمن ومستقر» في هاييتي و«إتاحة عودة عاجلة للرئيس المنتخَب شرعيّا». هكذا وُضعت القوة المخوَّلة تحت قيادة أمريكية صراحة، وتم تمويلها من جانب الولايات المتحدة، والإشراف عليها من جانب حوالي ستين مراقبًا تابعين للأمم المتحدة، وبما أن الرئيس الأمريكي وحده هو الذي يقرر الوقت المناسب للتدخل، فإن مادلين أولبرايت التي كانت وقتها ممثلة للولايات المتحدة في الأمم المتحدة لم تتوان عن التذكير بأن هذا

(1) R. Lieber, «Eagle without a cause : Making Foreign Policy without the Soviet Threat», *ibid.*, p. 14.

القرار غير المُلزم قد ترك جميع الخيارات مفتوحة أمام الرئيس كلينتون. وفي النهاية اختار الرئيس الأمريكي التدخل يوم ١٣ سبتمبر، قبل انتخابات نوفمبر، كما لو كان لكي يحتمي من الرأي العام في بلاده.

وقد بُذلت كل العناية لإبراز فكرة المسئولية الأخلاقية: كانت قوة التدخل المكونة من ٢١,٠٠٠ رجل متعددة الجنسيات وضمت دول المنطقة؛ وتم الاتفاق على إفساح مكان لـ «القبعات الزرقاء» [القوات الدولية للأمم المتحدة] التي كانت مهمتها ضمان عودة السلام المدني وإجراء انتخابات حرة-الأمر الذي تحقق يوم ٣١ مارس ١٩٩٥، حتى وإن كان الأمريكيون قد كونوا من جديد ثلث هذه الفرقة العسكرية وتولوا قيادتها. ومع ذلك فإن مجمل هذه المهمة واجهت معارضة غالبية دول أمريكا اللاتينية (باستثناء الأرجنتين)، وفي مجلس الأمن امتنعت الأرجنتين عن التصويت فضلاً عن امتناع الصين التقليدي. عرض سفير المكسيك لدى الأمم المتحدة وجهة نظر شبيهة برأي كوبا معلنًا بأن «الأزمة في هاييتي هي أزمة داخلية لا تمثل تهديداً للسلام والأمن في المنطقة»، ثم أضاف بأن «المجلس قد أطلق يد الولايات المتحدة لكي تغزو هاييتي»[1]. هنا تعود المباهج لتصبح من جديد غمومًا: إن مزايا التوكيل التي يحصل عليها طرف واحد تُظهر ظلا من الشك في قوة يصعب إدارتها على المستوى الديبلوماسي، وتلغي انتقائيّا الإعلان بأن الذراع العسكري يدافع عن قيم الجماعة الدولية: إن القوة المحكومة بالمسئولية تغذي على الأرجح الحنين إلى ديبلوماسية «العصا الغليظة»: هذه القاعدة الجديدة أكثر مهارة وأكثر خطورة، وتبدو أقل مردوداً في أعين الشَّكاك، حتى وإن كانت أكثر مدعاة لطمأنينة الجماعة الدولية.

في الواقع أن الحدث الرئيسي كان قد جرى من قبل في الطرف الآخر من العالم، الواقع بين الخليج العربي والأناضول، عبر الموضوع العراقي طويل الأمد، الذي بفضل تقلباته العديدة قد كشف، شيئًا فشيئًا، عن الآثار غير المتوقَّعة لتوسيط الذراع العسكري. إن الأزمة التي بدأت بصحبة الغزو العراقي للكويت قد استهلت تقسيماً عجيباً للعمل: أعلنت الجماعة الدولية قراراتها عن طريق مجلس

(١) جريدة لوموند، ٢ أغسطس ١٩٩٤، ص. ٣.

الأمن، وأوضحت إلى حد ما حقوق وواجبات المسئولية، في حين أن الدولة الأمريكية قامت بتنظيم تنفيذ هذه المسئولية. ونستشعر أن الالتباس كان مزدوجًا: هذا التوزيع للأدوار يفترض أن لهذين القطبين إرادات متزامنة وأن طبيعة الوكالة الممنوحة من إرادة إلى أخرى قد تم قبولها من الجميع عامة. إن مباهج هذه الوكالة تعود إلى أن الوكيل أمكنه تنفيذ عمله داخل هذه الفجوة المزدوجة بطريقة مستقلة. وكان قيام الجماعة الدولية بالتنفيذ الفعلي لمبدأ المسئولية يتوقف من ناحيته على توجه هذا العمل ذاته وعلى قدرته على عدم تغيير طبيعة الأهداف التي تم تحديدها جماعيًا.

قامت الأمم المتحدة أولاً بمهمتها: بدءًا من القرار رقم ٦٠٠ الصادر يوم ٢ أغسطس الذي يطالب بانسحاب القوات العراقية من الكويت «فورًا وبلا شروط» حتى القرار رقم ٦٧٨ الشهير الذي اعتزم اتخاذ جميع «الوسائل اللازمة» لكي تحترم العراق قرارات مجلس الأمن السابقة. واندرجت المقاطعة التجارية، والحصار البحري والجوي باعتبارها إجراءات وسيطة تجبر جميع أعضاء الجماعة الدولية تجاه عضو من بينهم اختفى من خريطة العالم السياسية. حين فتح القرار رقم ٦٧٨ الطريق أمام عملية عاصفة الصحراء، فقد استهل عملية نقل الأهلية الخطيرة هذه التي نصَّبت الولايات المتحدة كذراع عسكري، مما أدى إلى تهميش خافيه دو كويلار السكرتير العام للأمم المتحدة الذي ذهب إلى بغداد يوم ١٣ يناير ١٩٩١ محرومًا من أي هامش للمناورة. وكان القرار الحاسم بحق هو ذلك الذي أصدره الكونجرس الأمريكي يوم ١٣ يناير ذاته، وقرار رئيس الولايات المتحدة بتحديد يوم ١٧ كبداية للعمليات العسكرية. في الواقع أن العمل من وقتها فصاعدًا كان أمريكيًا خالصًا، مثلما يذكرنا به الإنذار الذي وجهه جورج بوش إلى صدام حسين يوم ٢٢ فبراير، وقرار وقف الهجوم المتخذ يوم ٢٨ فبراير ولم يتخذ صفة رسمية من مجلس الأمن إلا في يوم ٢ مارس.

وقد حدث هذا التفاوت أثناء مراحل تالية، ومع ذلك كان يتعلق بأشكال نزاعية أقل حدة، لكنه في الوقت نفسه جعل التوزيع الأساسي للأدوار أمرًا عاديًا. وإننا نذكر أن هزيمة صدام حسين قد أدت إلى اندلاع ثورة جديدة لدى السكان الأكراد في شمال العراق. كان القمع شديدًا إلى حد أنه في ظل منهج المسئولية، اتخذت

الجماعة الدولية موقفًا كما أن مجلس الأمن، بمبادرة من فرنسا وبلچيكا، اتخذ يوم ٥ أبريل ١٩٩١ القرار رقم ٦٨٨ الشهير الذي اعتبر لأول مرة القمع الداخلي الذي تقوم به دولة ذات سيادة بأنه «تهديد ضد السلام». أدان مجلس الأمن العراق وطالب «بوضع نهاية بلا إبطاء» للقمع، وبخاصة بأن «تتيح العراق فوراً حق الدخول للمنظمات الإنسانية الدولية ولجميع أولئك الذين في حاجة إلى مساعدة». لم يعد الأمر يتعلق بالتضامن مع دولة تم اجتياحها لكن مساعدة سكان ضحايا للتعسف والعنف؛ ولم يعد يتعلق بإعادة إقامة نظام دولي تكون فيه كل دولة مسئولة، بل بالتدخل في الشئون الداخلية لدولة صاحبة سيادة باسم واجب المساعدة المعلن صراحة. لم تخطئ الهند والصين حينما امتنعتا عن التصويت، كما لم تخطئ اليمن، وكوبا، وزيمبابوي حينما عارضوا القرار بسبب تقديرهم لعواقبه التي تشيع عدم الاستقرار.

استغرقت إقامة الذراع العسكري يومين عبر عملية «توفير الراحة» التي شرعت فيها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، بقصد تقديم المساعدة للسكان الأكراد واستقبالهم وحمايتهم بفضل إقامة منطقة حظر جوي. ونلتقي هنا من جديد بالفجوة ذاتها، بعد تهذيبها، التي تفصل بين البيان المعلن والتنفيذ وتضفي بذلك على الوكلاء استقلالاً ذاتيّا في استخدام القوة: لم تخضع عملية «توفير الراحة» للتصويت في مجلس الأمن مطلقًا كما إنه لم يكن حتى قد ذكر، في قراره رقم ٦٨٨ أي عملية عسكرية مشتركة بين الحلفاء الغربيين. بذلك حصل هؤلاء على سلطة تقييم القرار وتحديد وظائفه. وفي الوقت نفسه تنوع المغزى الحقيقي وأهداف المسئولية التي تم التكفل بها، تبعًا للأطراف المستفيدة، وتراوح بين مفهوم مثالي للتدخل الإنساني الذي يدافع عنه «الأطباء الفرنسيون» وتبنته الديپلوماسية الفرنسية وبين رؤية أكثر واقعية بكثير تغذيها الولايات المتحدة جاعلة من التدخل في كردستان أداة مميَّزة لإضعاف الدولة العراقية ولاحتوائها، أو على الأقل إضعاف الموارد التي تركت بين أيدي ديكتاتور العراق. لقد أصبح الجدل الدائر ضمنيّا هو ذاته أحد دلائل القوة: قامت المسئولية بإحياء المبادئ التي ينبغي عليها إعلاؤها.

وقُدِّم البرهان منذ ٣١ أغسطس ١٩٩٦ حين دخل الجيش العراقي بفظاظة في المنطقة الكردية تلبية لدعوة من إحدى زُمر الحزب الديموقراطي الكردي التي يرأسها

مسعود برزاني، المشتبك في حرب أشقاء ضد الاتحاد الشعبي الكردي برئاسة جلال طلباني الذي تعضده إيران إلى حد ما. ووصل الأمر إلى أوج اللامعقول: عراقيون أكراد طلبوا بطريقة شرعية للغاية تدخل الجيش العراقي لحمايتهم في مواجهة زُمرة موالية لإيران التي، بهذه الصفة، يصعب عليها اجتذاب الرعاية الأمريكية. وما هو أفضل أيضًا: إن الحجة التي قدمتها بغداد لتبرير العملية العسكرية العراقية ارتكزت على مبدأ السيادة، مع دمجه في الوقت نفسه بذكاء بقرارات الجماعة الدولية. وقد أوضح طارق عزيز الأمر بقوله: « لا يمكننا بأي حال السماح لإيران بالسيطرة على المنطقة، بصفة مباشرة أو من خلال عصابات جلال طلباني، لأن هذا سيعرِّض أمن وسيادة العراق للخطر»؛ وأعلنت العراق في ذات الوقت أنها ستسحب قواتها «في وقت قريب للغاية لأن القيادة العراقية لم تقرر بعد إعادة إقامة إدارة حكومية في المناطق الكردية»[1]... إن الحجة الإنسانية ذاتها لم تعد لها أهمية، ما دام الغربيون قد برهنوا على عجزهم وعدم قدرتهم على حماية السكان الأكراد من نتائج هذه الحرب الأهلية الجديدة.

هكذا فقد الذراع العسكري كل علاقة بالمسئولية التي كان وكيلاً عنها، لكي لا يحتفظ من التدخل الأصلي إلا بوظيفة خطرة هي إظهارالقوة تجاه صدام حسين. وفي خضم المعركة الانتخابية، لم ينظر رَوبرت دول المرشح الجمهوري للبيت الأبيض إلى هذا المسخ لعملية ابتغت أن تكون إنسانية إلا بأنها «فشل للقيادة الأمريكية»، وبذلك يكون قد كرّس هذا الفشل. إنه في هذا السياق قرر الرئيس كلينتون حينئذ شن ضربات جوية منذ ٣ سبتمبر واختار منفرداً (بدون موافقة مجلس الأمن) نقل منطقة الحظر الجوي إلى جنوب العراق (وبالتالي في الجهة المقابلة لكردستان) من الدرجة ٣٢ إلى الدرجة ٣٣ شمالي خط الاستواء. وبطريقة ذات مغزى دافع ميشيل پورتيللو وزير الدفاع البريطاني عن هذا القرار وقال بأنه «سيتم توسيع مساحة منطقة الحظر الجوي في جنوب العراق حتى تتمكن قوات الحلفاء العاملة هناك من الحصول على إمكانيات أكبر للإشراف على جزء أكبر من المساحة العراقية، ولكي تراقب صدام حسين بصورة أفضل[2]».

(١) جريدة لوموند، ٣ سبتمبر ١٩٩٦، ص. ٢.
(٢) المرجع السابق، ٤ سبتمبر ١٩٩٦، ص. ٢

وفي ديسمبر عام ١٩٩٦، وصلت عملية «توفير الراحة» إلى نهايتها وأحلت الولايات المتحدة محلها عملية «المراقبة الشمالية»، بالاتفاق مع الحكومتين البريطانية والتركية، والتي اقتصرت على المراقبة الجوية للمنطقة الواقعة في شمال ٣٦ درجة شمالي خط الاستواء. من غير الحصول على أي إعفاء أو تعديل لأحكام القرار ٦٨٨ الذي هو الأساس الرسمي للعمليات التي أجريت في هذه المنطقة، فإن جميع غايات المسئولية التي أعلنت في أبريل ١٩٩١ تكون بذلك قد تلاشت أو على الأقل تشوَّهت: لم يعد الأمر يتعلق مطلقًا بمساعدة إنسانية، حيث إنها في الواقع عملية قمع ضد الأكراد تقوم بها تركيا من خلال التوغل عادة داخل الأراضي العراقية. لا يتعلق الأمر بأن عملية «توفير الراحة» لم تحقق أغراضها المتفق عليها فحسب، بل وأعيد تشكيل وظيفتها تمامًا وفقًا لمنهج القوة الذي لا علاقة له بالمسئوليات التي صدَّقت عليها الجماعة الدولية فيما مضى. هكذا هيمنت «القيادة الأمريكية» على البواعث التي بررت التدخل.

يثبت هذا الافتراض إذا ما فحصنا الأوجه الأساسية للملف العراقي. يمكننا أولاً ملاحظة كيف كان إيقاع تطورالأزمة يتوافق تبعًا لتوقيتات السياسة الأمريكية، ولتجليات القوة التي صاحبتها، وللتحديات المضادة التي أحدثتها. بعد المسألة الكردية المتعلقة بالأطراف الشمالية للعراق وقعت الأزمة الأولى الخطيرة التي أشعلت جَمْر حرب الخليج في يناير ١٩٩٣، قبل رحيل جورج بوش من البيت الأبيض بأسبوع؛ ثم هدأت يوم ١٩ ليلة تولي بيل كلينتون لمنصبه، حين قرر صدام حسين وقف إطلاق النار من جانب واحد بدءاً من يوم تنصيب الرئيس الأمريكي. وفي نوفمبر ١٩٩٧ ثم في يناير ١٩٩٨، اشتعلت الأزمة من جديد بصورة واضحة للغاية من موقع علاقات القوى الأمريكية العراقية، وذلك في البداية حين اختار الرئيس العراقي طرد الأمريكيين الستة أعضاء «بعثة الأمم المتحدة لنزع السلاح العراقي»، وقد أعيدوا بعدها بأسبوع، ثم حين قرر عدم السماح لفريق من الخبراء برئاسة مواطن أمريكي من دخول مواقع معينة.

بلغت أزمة فبراير ١٩٩٨ ذروتها تحديداً لأنها لأول مرة رسخت بوضوح استقلالية إرادة الوكيل. وبطرَيقة جديدة لم تعد الأمم المتحدة والولايات المتحدة تختلطان معًا، إذ ميّزت الأخيرة صراحة بين المهمَّة المؤسِّسة ومصالحها الوطنية،

وبين مرجعية احتياجات الجماعة الدولية وأخذ احتياجاتها للقوة في الحسبان. أصبح هذا التفاوت واضحًا، في الممارسة كما في لغة الخطاب. ردّا على طلب من اليابان باحترام هدنة الأوليمبياد المنعقد في مدينة ناجانو، أبرز بيل كلينتون منذ ٨ فبراير أن «الولايات المتحدة لن تأخذ في حسبانها سوى مصالحها الوطنية[١]». وفي ١١ فبراير اعترضت الولايات المتحدة على المبادرة التي اتخذها كوفي أنان سكرتير عام الأمم المتحدة بتكوين فريق فني لمعاينة المواقع الرئاسية العراقية المشتبه بأنها تخفي أسلحة محظورة ثم تراجعت في اليوم التالي في قرارها وقبلت تولي ستيفان دو مستورا رئاسة هذا الفريق[٢]. وخلال الأيام التالية قبلت الدبلوماسية الأمريكية عَلى مضض تكليف كوفي أنان بمهمة في بغداد تذهب إلى مدى أبعد من مجرد مسعى شكلي كان يجب على خافييه دو كويلار تنفيذها قبل سبع سنوات. وفي ٢٢ فبراير أعربت مادلين أولبرايت عن شكِّها، بل وحتى قالت إنه «من المحتمل أن يحضر لنا (كوفي أنان) شيئًا لا يسرنا»، وأعلنت أن الولايات المتحدة ستصدر حكمها وفقًا لمصالحها الوطنية»[٣]. وفي الأيام التالية انتهت المسألة في الواقع بمفاوضات أخيرة بين سكرتير عام الأمم المتحدة والولايات المتحدة.

لا يرجع هذا الانحراف إلى الرعونة أو إلى خطأ استراتيجي بصفة أساسية: ومن السذاجة الاكتفاء بتفسيره بمجرد الرغبة في الهيمنة أو بالقيام بفضح «آثام الاستعمار». إنه يعود إلى علاقة ملتبسة أقيمت شبه عفويّا بين مسئولية أعلنتها الجماعة الدولية والعمل الذي قاده ذراعها العسكري، وبين مشروع وضعته المؤسسات الدولية بطريقة عقلانية وترجمته الفعلية التي نفذتها الدولة الوكيلة. ولأن الوظيفة التي تم تنفيذها ليست غيرية، فإن الإرادة التي تكونت أثناء سير الأحداث افترقت شيئًا فشيئًا عن المقاصد الأولية. وحيث إن الاختلال يتجلى أكثر كلما اتسع نطاق العمل إلى حد أن يصبح غايته الخاصة، فإن مخاطر عدم التزامن تزداد حدة. ولأن الاعتماد المتبادل بين فاعلين دوليين، دول أو غير دول، يزداد قوة في هذا العالم اللاحق للقطبية الثنائية والمعولم، فانعدم التزامن هذا

(١) المرجع السابق، ١٠ فبراير ١٩٩٨، ص. ٢
(٢) المرجع السابق، ١٥-١٦ فبراير ١٩٩٨، ص. ٣
(٣) جريدة ليبراسيون، ٢٣ فبراير ١٩٩٨، ص. ٢

يصبح غير محتمل، وتصبح سياسة مستقلة للقوة، مثل سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق، غير قابلة للتحكم فيها بالنسبة للجميع بما فيهم الولايات المتحدة ذاتها: وهذا بالتحديد هو ما جرى في فبراير ١٩٩٨.

من السهل إعادة تكوين هذا العمل المنحرف على المستوى التجريبي: لقد تمخضت القيادة الأمريكية، في إدارة الأزمة العراقية، عن تحويل صدام حسين إلى شيطان بصورة تفوق المنطق إلى حد كبير، لا تتساوي في مداها إلا بتلك التي نسقتها طهران خلال أوقات النزاع بين العراق وإيران الأكثر عنفًا. وتنم الإشارة المستمرة إلى هتلر عن تضمين وجداني تجاوز بكثير نطاق المسئولية التي تم النهوض بها تجاه احتياجات الأمن الجماعي. إن الإفراط في التهديد، فيما هو أبعد من الحسابات الاستراتيچية المستوحاة من الضرورات الخاصة بالحلف الإسرائيلي، يُظْهر المبالغات ذاتها. والحاصل، أن هذه المبالغات تكشفت خطورتها وتناقضاتها: إن اَلقيام بعمل عسكري واسع النطاق ضد العراق، قد جازف بغلق الباب تمامًا أمام بعثات التفتيش التابعة للأمم المتحدة، بسبب تهميشه للعراق بصورة أكبر. ولعل هذا هو جوهر المفارقة: إن تفعيل مبدأ المسئولية، بما يتضمنه من جديد ومستحدث، لا يستوجب سحق مثير الاضطراب بل قبوله الكتوم لقواعد العقوبة؛ إنه يقيِّد الذراع العسكري، على الأقل جزئيًا، ويجب عليه توجيه المذنب تدريجيًا نحو التخلي عن استراتيچية التصرف انفراديًا بتكفيره عن خطئه. من المتعذر تفتيش المواقع بدون حد أدنى من الموافقة من جانب ذلك الذي سيتم تفتيشه[1]؛ إن الحصار يصبح تعسفيًا عندما لا يفتح أمام المُحاصَر طريقًا للعودة إلى الجماعة الدولية، مثلما يوحي به وضع صيغة «البترول مقابل الغذاء» بقرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦ (١٤ أبريل ١٩٩٥)، الذي تم تطبيقه في ديسمبر ١٩٩٦ وتجديده في فبراير ١٩٩٨ بالقرار رقم ١١٥٣.

وتصاحب هذه «الحرب العجيبة» تكلفة باهظة تتحملها الولايات المتحدة، التي ساهمت سياستها المبنية على القوة في ارتخاء التحالف المكوَّن تحت صولجانها في

(١) مثلما تشير إليه أيضاً أزمة أكتوبر- نوفمبر ١٩٩٨، و«النقاط الخمس» للقرار العراقي -المؤقت- مع بعثة الأمم المتحدة لنزع السلاح العراقي، التي تميز بين الأنشطة الشرعية وغير الشرعية.

عام ١٩٩٠ . كانت النتيجة الأكثر وضوحًا بصفة خاصة العداء المتزايد الذي أحدثته هذه السياسة بين حلفاء الأمريكيين الإقليميين : تحفظات في القاهرة منذ يناير ١٩٩٣ ، حين كان چورچ بوش يطلق آخر شحناته من القنابل والصواريخ ضد العراق ؛ رفض تركيا والمملكة العربية السعودية منح الولايات المتحدة حق استخدام قواعدهما لضرب الأراضي العراقية أثناء الأزمة الكردية في سبتمبر ١٩٩٦ ؛ موقف أكثر الدول العربية الناقد بل وحتى المعادي أثناء أزمة عام ١٩٩٨ . وفيما هو أبعد من الديپلوماسيات ، برز تدريجيّا رأي عام قوي ، مثلما يدل على ذلك حشود السكان الفلسطينيين : وقد انبثقت المظاهرات الأولى يوم ٦ فبراير في غزة ، والخليل ، ورام الله ، وبيت لحم ، بينما تمكنت الحركات الإسلامية خلال الأيام التالية من حشد ، في كل مكان تقريبًا من العالم العربي ، سكانًا كانت مشاعرهم المعادية لأمريكا مع ذلك قد هدأت ...

هكذا تسفر المسئولية عن استخدام القوة لكن في سياق متجدد جذريّا . كما لو كانت القوة المنبثقة بهذه الوسيلة تبقى تحت المراقبة : وبما أنها أكثر تكلفة لمن يستخدمها عما كانت فيما مضى ، فإنها تسلّح الأذرع العسكرية المحتملة للجماعة الدولية بطريقة ملتبسة ؛ وحينما تخالف آليات المراقبة والإقناع التي يوجدها مبدأ المسئولية الجديد ، فإنها في الأغلب تجازف بمناقضة ذاتها ، وبالتشنُّج ، وعلى الأرجح بإبطال ذاتها ، وعلى كل حال فإنها تفقد هذا التبرير الذاتي الذي كان يصنع خاصيتها أثناء عهد النظام البسماركي ؛ وبما أن القوة مرهقة ، بل وغير صالحة في عالم الاعتماد المتبادل هذا حيث يرتبط جميع الفاعلين معًا ، سكانًا مدنيين ، منظمات غير حكومية ، فاعلين دينيين ، وسائط إعلام ومعلومات ، شركات ومؤسسات من كل نوع ، فإنها تتحمل بصعوبة هجوم أولئك الذين يفضحونها باسم الانتصارات التي تحققها أو الفشل في النصر الذي تتسبب فيه ... وتصبح مصلحة الوكيل أكثر وضوحًا وأكثر قابلية للمنازعة : إن عودة ظهور هذه المصلحة داخل هذه القواعد الجديدة للعلاقات الدولية تجعلها شيئًا فشيئًا المشتبه فيه الأول المتسبب في الأزمات التي تظهر فيها ، وبأنها دخيلة على هذا المفهوم التفاعلي للعلاقات الدولية . وتبدو عودة التصرف المنفرد بأنه أمر تزداد صعوبة تأمينه .

مع ذلك لاتدور المعركة على هذا المستوى وحده . إن مبدأ المسئولية لا ينشِّط

القوة لكي يجعل منها فقط أداة للأفعال التي يثيرها أو التدخلات التي يشرع فيها. فقد أظهرت التجربة اليوغوسلافية بخاصة كيف يمكن لمفعول القوة أن يتجلى باعتباره كابحًا لآليات التدخل. كان لدى الدبلوماسية الروسية سببان قويان لتقييد التزام الجماعة الدولية بإدارة الأزمة البوسنية: تزايد تأثير الحركات القائمة على الهويات في الأراضي السوفييتية السابقة، بخاصة في القوقاز، ومولداڤيا، وطاچكستان؛ والتضامن الذي يربطها بالصرب الذين يقومون بأعمال التطهير العرقي بصفة أساسية. إنهما سببان لتقييد، في هذه المرة، دور مجلس الأمن للقيام بمهام إنسانية بحتة، ولمنعه من الذهاب بعيدًا في تحديد المذنبين. وإذا كان قرار مجلس الأمن رقم ٧٧٠ ، المتخذ يوم ١٣ أغسطس ١٩٩٢، بعد مضي أربعة شهور من التردد قد «أدان التطهير العرقي» ، وإذا كان تم تكوين محكمة جنائية دولية لمحاكمة الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية خلال النزاع، فإن التفويض الممنوح لـ «قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة» اقتصر على «تسهيل توجُّه المنظمات الإنسانية المختصة بالمساعدة الإنسانية إلى سراييڤو وإلى كل مكان آخر وفقًا للحاجة»... وبشكل مواز قام العمل المنسَّق بين الولايات المتحدة، وروسيا، وبريطانيا العظمى، وفرنسا، وألمانيا بالتصديق ضمنيًا على التقسيم العرقي، وبتمييز ست مناطق أمنية ذات ذكريات حزينة وضعتها تحت حماية قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة السابق ذكرها.

أكثر من كونها ذراعًا عسكريًا لإجراء تسوية، تسلك القوة هنا باعتبارها أداة لتحييد قوى متنافسة، إذ تقوم روسيا بوضع ثقلها لصالح صربيا، وتقوم الولايات المتحدة بموازنة هذا الثقل بدعمها في أغلب الأحيان لقضية البوسنيين المسلمين. وعلى عكس ما يمكننا ملاحظته في بداية أزمة الخليج، لاتعمل القوة باعتبارها وكيلاً صاحب مصلحة يسعى إلى حماية مصلحة مشتركة من خلال إعادة سيادة دولة أهدرت سلامتها، بل باعتبارها مجرد عامل توازن بين شركاء في عمل تنازعي الذي بنشره للتطهير العرقي، يهدد منفعة أخرى مشتركة للإنسانية. كانت النتيجة كارثة مزدوجة. في الأمد القصير، تمخضت طريقة المعالجة هذه عن حرمان قوة الأمم المتحدة للحماية من أي توكيل واضح؛ وعلى عكس ما تمت الموافقة عليه ضمنيًا في كردستان، لم تتزود بعثة «المساعدة الإنسانية» بأي مورد حقيقي، لعدم القدرة على الكشف بوضوح عن المتسبب في الويلات. في الأجل المتوسط، أدت ممارسة

التوازن البالية إلى التصديق على التقسيمات الجغرافية التي تمت بواسطة السلاح، وبذلك أشاعت التطهير العرقي بالموافقة على نتائجه، بينما تقوم رسميّا باستنكار آثاره.

يصبح التدخل هنا وَجلاً، جافلاً، غير واثق من نفسه ومن حقه، ومختَزَلاً إلى الحد الأدني الإنساني الذيَ تلتزم به الجماعة الدولية تجاه أولئك الذين يعانون. لم تعد المسئولية تُحدث القوة، إنها تنشِّطها، ولا تلعب القوة الدور المضَخِّم الذي طمحت إليه في الخليج: إنها تنجز بالأحرى دور الاحتواء، بل والنكوص نحو الأزمنة التي تبدو بأنها تحث على الحنين إلى الماضي. هل هذا علامة منذرة بالعودة المعلنة إلى «السياسة الواقعية»؟ هل مبدأ المسئولية الحديث للغاية يعيد الأسلحة إلى محاربي الزمن الماضي؟ إنه أمر محتمل، لو أصدرنا حكمنا على أساس المآزق التي وُضع النزاع اليوغوسلافي فيها، وإذا ما تذكرنا تناقضات المعازل الثقافية التي تم إقرارها رسميّا من قبَل الجماعة الدولية وتأكيدها في اتفاقيات دايتون؛ وأمر مؤكَّد، إذا ما اعتبرنا الدورَ المتواضع لقوة الأمم المتحدة للحماية الذي أصاب مصداقية الأمم المتحدة بضرر شديد؛ وبديهي، إذا ما قمنا بتقييم رد فعل وزارة الشئون الخارجية الروسية في مارس ١٩٩٨ حينما برزت المسألة اليوغوسلافية بصورة مأساوية في كوسوفا: لقد رأت وزارة الخارجية الروسية حينذاك أن «تصريحات بعض ممثلي البلدان الغربية حول احتمال تدخل خارجي مباشر، وإصرارهم على جميع أنواع العقوبات ضد الجمهورية الفيدرالية اليوغوسلافية أمر غير مقبول[١]» ...

مع ذلك يظل النزاع اليوغوسلافي بعيداً للغاية عن النموذج التقليدي للحروب بين الدول. خلف القوة الروسية تخفَّى شيءٌ آخر غير عمل فظ ولامبال، وقد كان سمة مشتركة للنظام البسماركى والاستراتيچية السوفييتية: من جديد نلتقي في هذه القوة على الآثار الواضحة لمنهج للمسئولية لا يتميز بالانتساب إلى الإنسانية فى مجملها، بل بالاستناد إلى تكافلات ثقافية يتردد صداها وسط المجتمع الروسي. لا شك بأن هذا الانحراف للقوة الذي لم يعد يتشبث هنا بالإنسانية بأسرها، بل بجزء

(١) جريدة الفيجارو، ٩ مارس ١٩٩٨، ص. ٣.

من الإنسانية غير متوطِّن، ينطوي على ما يثير القلق الشديد بل وأيضًا ما يزعزع بعنف استقرار النظام الدولي التقليدي. وخاصة بأن روسيا لم تتدخل باعتبارها فاعلاً وحيداً لهذا العمل القائم على الهوية، المنسوج من تكافلات ثقافية بين الدول أو خارج الدول: كان لليونان موقف من ذات الطبيعة، مصنوع أيضًا من الوحدة الأرثوذكسية مما ينشِّط تضامن تركيا مع الأقليات المسلمة.

هذا التوكيد للمسئولية عن قطاع من القطاعات نجده بصورة أكثر في سلوك جمهورية إيران الإسلامية التي أبرزت، منذ عام ١٩٩٢، تضامنها الفعَّال مع مسلمي البوسنة. كان إضفاء الصفة الرسمية تدريجيًا على التقسيم العرقي-المذهبي فرصة سانحة لإيران، التي أمكنها بذلك إثبات صحة قراءتها للعالم وأعلنت بصوت عال تضامنها مع الضحايا الرئيسيين للتطهير العرقي. هكذا تم تقديم الدليل على أنَّ إيرانَ الإسلامية هي حامية «الأمة» والمضطهدين[١]... كانت المعركة تستحق الدخول فيها ويكشف مجمل تكاليف التدخل بأنه أقل بكثير من المكاسب المتوقعة: فيما هو أبعد من بيانات التضامن ومن المظاهرات الرمزية جيدة التنسيق لفضح المؤامرة المعادية للإسلام وعجز المؤسسات الدولية، بخاصة عجز الأمم المتحدة، بذلت إيران مجهوداً يشتمل على أبعاد ثلاثة، مساعدة عسكرية، وتعضيد إنساني، ومعونة اقتصادية. ومنذ ربيع عام ١٩٩٢ أقيم جسر جوي عن طريق كرواتيا لتزويد القوات المسلمة: ويقدرون حصة «الإخوة الإيرانيين» في تجهيزاتهم بـ. ٥٠٪ خلال الفترة من عام ١٩٩٢ حتى توقيع اتفاقيات دايتون. وتم إرسال مستشارين عسكريين إيرانيين للعمل في المليشيات الإسلامية، كما حصل بعض أفراد هذه المليشيات على تدريب في إيران. وقامت العديد من المنظمات غير الحكومية المنتمية إلى نخبة من مشاهير الوحدة الإسلامية الإيرانيين أو «الموالين لإيران» بتكملة العمل على مستوى المساعدة الاجتماعية المقدمة للسكان وبالتالي التعليم والإرشاد و«غرس العقيدة» المنبثقة بالضرورة عن هذا العمل[٢].

---

(1) J. Esposito éd., *The Iranian Revolution : its Global Impact,* Miami, Florida University Press, 1990.

(٢) نستند هنا إلى بحث تم إجراؤه في إطار معهد العلوم السياسية في باريس، ١٩٩٧-١٩٩٨.

إن سهولة اندراج هذه الوحدة الإسلامية المناضلة في النزاع البوسني تستدعي ثلاث ملاحظات. أولاً، بالاستناد إلى أخلاقيات مسئولية لن تستطيع الفعالية المناضلة للجمهورية الإسلامية محوها إطلاقًا: عند منشأ هذا التدخل يتضح دائمًا مشهد الضحايا الذي نشرته الوسائط الإعلامية، والذي شحذه عجز المنظمات الدولية الواضح. وفي هذا الشأن أصبحت قصة هذه الحرب حديثة للغاية: سرعان ما دخلت هذه القصة حياة الأفراد اليومية وأوجدت شعوراً بالمسئولية أكثر وضوحًا لاسيما وأن سهولة المواصلات الجوية جعلت التدخل سهلاً، قليل التكلفة وتوافق بوضوح مع حاجة السكان المنكوبين. ثانياً، لم يكن للوصفات التقليدية للديبلوماسية الدولية غير تأثير قليل: أزمة نموذج الدولة-القومية العاجز بصورة مأساوية في منطقة البلقان، وقد أدى النزاع اليوغسلافي إلى تقلُّص أنماط التنظيم فيما بين الحكومات، وإلى فتح شهيَّات الفاعلين على أساس الهوية بصورة خطيرة؛ لقد أصبحت المسئولية بين الَثقافات بدلاً من بين الدول، مما دفع مسلمي البوسنة والحزب الذي يرأسه على عزت بيجوڤيتش نحو انحياز للهوية متزايد الوضوح، مما أفاد التحالف الإيراني. وبخاصة، يعكس التدخل الإيراني تمامًا التسوية الحاذقة التي تتم في إطار النزاعات بين عقلانية الدول التي تميل إلى «السياسة الواقعية»، وعقلانية أصحاب مشروعات الهوية الذين يعلون شأن التوكيد الأصولي. لقد قبلت الولايات المتحدة، بل وحتى يقولوا إنها أيدت بفاعلية مهمة التضامن العسكري الإسلامي، لأنه ساهم في إعادة توازن علاقات القوى بين المتحاربين وسهَّل بذلك حدوث تسوية: تسببت هذه التسوية في غضب روبرت دول [مرشح الرئاسة الأمريكية حينذاك] الشديدالذي، في خضم المعركة الانتخابية للرئاسة، اتهم منافسه بأنه قد حبذ بطريقة غير مباشرة ثورة إسلامية في أوروبا، وقد حصل دول على موافقة على تكوين لجنة تحقيق. وفي المقابل حصلت إيران على دور استراتيچي وديپلوماسي في هذا النزاع ونجحت، عن طريق الوحدة الإسلامية وخطاب الهوية، في إعادة تقدير قوتها كدولة تقليدية.

يحتمل أن تكون هذه التسوية نافعة وموفقة جزئيًا، ما دامت قد أتاحت احتواء نصر كامل للصرب، وسحقًا عسكريًا للطرف الآخر. وربما تكون أداة لإدارة صالحة للأزمات التي تتجاوز التنافس البحت بين دول لم يعد من الممكن اختزالها

إلى مجرد نظام بسماركي مبني على القوة. ويحتمل حتى أن تتيح إدخال حد أدنى من المرونة والسلاسة في النظام الدولي مثلما يشير إليه التقارب الذي حبَّذت حدوثه بين الولايات المتحدة وإيران. مع ذلك فالمقابل مرتفع: إن هذا الدمج بين مرجعيات الدول والمرجعيات الثقافية قد أتاح حدوث تناغم بين خريطة الدول وخريطة الهويات، على حساب تطهير عرقي مؤكَّد وابتكار دول فقدت فيها المواطنة روحها لكي تتوافق منذ الآن فصاعداً مع العرقية.

والحالة هذه، إن هذا التشويه لمبدأ المسئولية من جانب آليات ضغوط الهوية ذاتها لا يخمد القوة، لكنه يضعها في خدمة تكافلات لم تعد تستند إلى الإنسانية في مجموعها، ويعيد تكوين عداوات لا تخضع لمنهج الدولة القومية، ولا لذلك الخاص بالأراضي القومية، أو بالجماعات السياسية. إن مناطق الهوية هذه المتخلفة بين عالم الدول وعالم المنافع المشتركة، تقوم بتعبئة موارد كبيرة لا تستطيع الجماعة الدولية إدارتها سوى بالتسويات والتَّرميقات الظرفية. مع ذلك فإن إشاعة هذه الأساليب تصور عملاً ليس هو عمل السيادة ولا عمل علاقة القوة اللامبالية، لكنه مصنوع من رؤية عالمية، و اعتماد متبادل، وتكافلات حتمية، ودحض السلوكيات المنفردة، ومن مساعدة إنسانية مطلوبة وممنوحة، ورأي عام عالمي يعبِّر عن ذاته، وكذلك من محاكم جنائية دولية تتشكل، وعمليات عرقية يتم إقرارها رسميًا ونقضها في آن واحد... بعبارة أخرى، إن جميع هذه التشويهات المتعاقبة لا تمحي البعد الرمزي والمعنوي للمسئولية، وتعرقل في الوقت ذاته وضع تنظيمات مُحْكمة تستطيع احتواء كروب الحرب.

ونلاحظ بصفة خاصة أنه يمكن تحويل مبدأ المسئولية عن وظائفه من أجل إضفاء الشرعية بطريقة غير متوقَّعة، بل وفظَّة، على الأفعال أحادية الجانب الأكثر أنانية في بعض الأحيان، وبذلك يتم وضع قناع الالتزام الأخلاقي تجاه الغير على مظاهر القوة الأكثر نصوعًا. ونحن نعرف أنواع الهيمنة الناتجة عن سياسات التعاون أو الاقتحامات الأبوية المترتبة على سياسات «الحماية» التقليدية: لا تنقطع هذه السياسات ولا تلك عن التزين بحجة المسئولية، مسئولية القوي تجاه الضعيف، والراعي تجاه مواليه، والجار الكبير تجاه توابعه. إن التعميم المتزايد لفكرة التدخل، والتذكير المتكرر الذي يحظى بالإجماع بواجب الشمال تجاه الجنوب، وابتكار

مظهر تعددية الأطراف في إطار «جماعة الدول المستقلة» [جماعة تضم ١١ جمهورية مستقلة من جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق] أو الفرانكفونية مثلاً ، قد أضفت على هذه الممارسات مظهرًا شائعًا وأحيانًا خادعًا خلال سنوات الثمانينيات والتسعينيات .

كان هذا بحق هو الفكر الذي دفع فرانسوا ميتران منذ يناير ١٩٩١ إلى تقديم «المساعدة الفرنسية» إلى چوڤينال هابياريمانا رئيس رواندا ، حينما بدأت المأساة التي أدت إلى الإبادة الجماعية ذات الذكرى الأليمة . كان يكفي وجود عنصرين لتداعي العنف : الروابط الثنائية التي تجمع بين دولة-راعية ودولة-موالية ، واليقين المقرر باعتباره رد فعل انفعالي بأن تزعزع النظام في رواندا لا يمكن أن يعود إلا «لمؤامرة خارجية» من جانب الدول الإفريقية الناطقة باللغة الإنجليزية التي تهيمن بالبداهة على الأقلية من عشائر التوتسي[١] . ونحن نعرف ما نتج عن ذلك : تجهيز جيش رواندي وتزويده بالضباط ، وقد تضخم هذا الجيش بسرعة كبيرة ، أي نفقات تبلغ ١٤ مليون فرنك في عام ١٩٩٢ ، و٢٨ مليون فرنك خلال ثلاث سنوات ، وهي أرقام رسمية يقولون أنها تقل كثيرًا عن الحقيقة[٢] ...

إن المثال الرواندي استثنائي بقدر ما هو كاشف . لقد بيَّن ، عن طريق المأساة غير العادية التي اشترك فيها ، كيف أن مناهج المساعدة تحمل بيسر عناصر انحلالها الخاصة . وفي نظام الموالاة ، يفسِّر اندثار المبادئ السيادية الطريقة المألوفة للغاية التي بها يمكن عادة للمؤسسات رفيعة الشأن في دولة القانون أن تقوم بلا مراقبة بتعضيد مثيلاتها في نظام موال ، سلطوي ، أبوي ، غارق في الانحراف ، بل وبالحلول محلها في بعض الأحيان . وباسم وفاء لا يمكن النكوص عنه أو فرانكفونية لا يمكن التخلي عنها ، يسرعون إلى تقديم المساعدة باستخدام أسلوب تجميل الوجه بالمساحيق المثيرة للسخرية ، أو أنهم بكل النيات الطيبة يستخدمون أحيانًا أفكار

(1) C. f. G. Prunier, *Rwannda, 1959-1996 : Histoire d'un génocide*, Paris, Dagorno, 1997, et p. 4 . «France-Rwanda: Le syndrome de Fachoda», *Le Figaro,* 13 jannvier 1998,

(٢) المرجع السابق : راجع أيضاً الشهادات التي أدليت أمام البعثة البرلمانية لتقصي المعلومات عن رواندا ، وخاصة شهادة الچنرال كويسنو بشأن تدريب فرنسا للجيش الرواندي في عام ١٩٨٣ ، جريدة لوموند ، ٢١ مايو ١٩٩٨ ، ص . ٤ .

المسئولية النبيلة: حينئذ يتقولب الأخ الأكبر في أهداف الموالي، ويقترن بانحرافاته ويفقد بريقه... هذا مثال جيد عن اقتفائية الموالي التي عن طريقها يُحرج موقف الراعي، ويهيمن على أفعاله قصيرة الأمد، إلى حد قلب علاقة التبعية عند وقوع نزاع. وقد دفعت هذه الحالة مستشارًا ديپلوماسيًا سابقًا لدى رئاسة الجمهورية الفرنسية إلى التصريح بقوله: «لقد اضطررت إلى أن استقبل في مكتبي ٤٠٠ سفَّاح و٢٠٠٠ تاجر مخدرات. لا يمكننا عدم تلويث أيدينا مع إفريقيا[1].» في ظل علاقة الموالاة، يصبح الالتزام الأخلاقي سلبيًا، إذ يتوافق مع انحرافات الموالي لكي يشاركه أعباءه بصورة أفضل.

في الوقت نفسه، إن المسألة الرواندية موضوع مألوف لأن مكوِّناته شائعة: إن المسئولية انتقائية، ما دامت غير ملزمة إلا تجاه الآخر السياسي، بمعنى الحاكم-الموالي وحده؛ وهي تنافسية، ما دامت تفرض نفسها في مواجهة طرف ثالث يقوم بالتهديد من خارج جماعة مسئولية خيالية مكوَّنة من منطقة نفوذ أو وفقًا لمصير مشترك مفترض؛ إنها موجَّهة كلية نحو استمرار البقاء السياسي لعاهل محلي، وليس نحو منفعة عامة، والتي تصبح عندئذ ثانوية. ويعزون إلى فرانسوا ميتران أنه باح لأحد المقربين إليه: «إن الإبادة الجماعية، في تلك البلدان، لا تهم كثيراً[2].» الوسيلة المستخدمة في الإبادة هي التي بدقة تكون موضع دعوة بالالتزام وبالخضوع للنظام... هذا المفهوم الخاص للمسئولية نجده في العديد من تدخلات فرنسا في إفريقيا: في الجابون، من أجل إعادة الرئيس السابق موبا إلى السلطة بعد أن كان قد تم خلعه، وفي جمهورية وسط إفريقيا، تدخلات عديدة منذ سقوط بوكاسا عام ١٩٧٩، وفي جزر كومور [الواقعة في أرخبيل كومور بالمحيط الهندي]، وفي الكونغو عند وقوع أزمة صيف عام ١٩٩٧، وفي تشاد بطريقة متكررة منذ عام ١٩٦٥، لمواجهة المتمردين في الشمال، وفي توجو من أجل تدعيم نظام إياديما... ولعله في زائير أيضًا، لكن بطريقة غير مباشرة، حينما شنَّ لوران-ديزيريه كابيلا هجومًا نهائيًا ضد موبوتو المُنْهار: هكذا تتحدث جريدة نيويورك تايمز في تحقيق صحفي عن دور شركة فرنسية متخصصة في تجارة الجملة المتعلقة

(1) «France-Rwanda» : un génocide sans importance...», *Le Figaro,* 12 janvier 1998, p. 4.
(2) *Ibid.*

بالأجهزة وبالمرتزقة الصرب، والبلچيك، والفرنسيين، والأوكرانيين، «من أجل وقف زحف المتمردين». كان تورط الدولة الفرنسية في استخدام قوات موازية موضع نفي: مع ذلك يشير هذا التحقيق إلى أساليب غير مباشرة أو إلى مساومات تجعل التدخلات معقدة، متنوِّعة، ومستعصية على الفهم[1]...

من المؤكد أن فرنسا ليست الوحيدة التي تقوم بتنظيم أمور «مناطق النفوذ» هذه التي تستدعي مبدأ المسئولية وتشوِّهه. إن هذه الممارسة المعهودة إلى كل دولة تطمح في القيام بدور دولة كبرى، هي ممارسة تتم في الحياة الدولية اليومية إذ تترك الدول الأكثر غنى بطيب خاطر إلى نظيراتها مهمة ممارسة جغرافية انتقائية. لم تعارض الجماعة الدولية ابتزازات الجيش الروسي في الشيشان إلا بطريقة فاترة وشكلية للغاية، إذ لم تحظ الحرب الأهلية هناك بأي مداولة داخل مجلس الأمن. لقد تمكنت روسيا من الحديث بحرية عن «العصابات المسلَّحة غير الشرعية» أو عن «الخونة» لكي يمكنها تحويل مدينة جروزني إلى رماد، ولكي تعلي بصعوبة من تفوقها العسكري؛ وبالرغم من مبادرة متواضعة من جانب «منظمة الأمن والتعاون في أوروپا»، ومن قيام الفدائيين الشيشان بعمليات قبض مذهلة على رهائن، إلا أن الوطنيين لم ينجحوا في تعبئة الجماعة الدولية وفي جذب اهتمام مجموعة الكبار «السبع + واحد» المجتمعين في أبريل ١٩٩٦، في غمرة القتال...

طمحت روسيا، المسئولة وحدها في الشيشان، إلى أن تكون مسئولة أيضًا خارج حدودها، في مجموع بلاد القوقاز، وقد حصلت بالفعل من الجماعة الدولية على دور شبه قاصر عليها في «تسوية» موضوع أبخازيا. وبالرغم من بعثة المراقبة الصغيرة (الأونوميج) التي كونتها الأمم المتحدة، إلا أن عمل التهدئة الأساسي أسند في مايو ١٩٩٤ إلى روسيا وإلى قوات الفصل بين القوات التابعة لـ«جماعة الدول المستقلة»، في حين ظلت الجماعة الدولية غير مكترثة إلى حد بعيد بأعمال التطهير العرقي الذي كان الچيورچيون من سكان أبخازيا ضحاياه. وكانت چيورچيا قد اضطرت قبلها ببضعة أسابيع إلى إقرار الاندماج في «جماعة

(١) جريدة نيويورك تايمز، ٢ مايو ١٩٩٧، وجريدة لوموند، ٤-٥ مايو ١٩٩٧، ص. ٤

الدول المستقلة» لكي تستفيد من مساندة موسكو للقضاء على الحرب المدنية التي يغذيها أنصار جامساخوري رئيس جمهورية چيورچيا السابق. ونجد السلام الروسي في تسوية موضوع كاراباخ-العليا ويؤ ثر أيضًا في تطور موضوع الطاچيك في آسيا الوسطى. هكذا أمكن لروسيا الاحتفاظ بحوالي ٢٠,٠٠٠ رجل في جمهورية طاچكستان الذين كانوا يعسكرون أساسًا على الحدود الأفغانية، لكن كانت مهمتهم حماية الرئيس رحمانوف الذي، يقود منذ الاستقلال عشيرة كولياببي الشيوعية السابقة الموالية لروسيا، والمعارضة للعشيرة الإسلامية والقومية. إن الاتفاق الموقَّع في الكريملين في يونيو١٩٩٧ قد حبَّذ التصالح بين العشيرتين بينما سمح بالمحافظة على قوات روسية: تم إضفاء صفة رسمية على هذا الاتفاق بحضور ممثلين للأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروپي، والدول المجاورة، لكن تم فرضه من جانب موسكو لخدمة مصالحها الخاصة، وعلى حساب التقليل بصورة محسوسة من سيادة الدول المعنية[1].

يوجد نوع مختلف من أحادية الجانب المستترة هذه في سياسة فرض الحظر الأمريكية المترتبة على قانون«هيلمز - بورتون» Helms-Burton الموقع يوم ١٢ مارس ١٩٩٦ من جانب الرئيس كلينتون وعلى قانون «داماتو-كيندي» D'Amato-Kennedy الصادر أيضًا عن البيت الأبيض يوم ٥ أغسطس التالي. ويسمَّي القانون الأول أيضاً «قانون الحرية الكوبية والتضامن الديموقراطي»، وكان ينشد معاقبة كل منشأة، حكومة أجنبية أو مواطن لا يحترم الحظر الذي قررته الولايات المتحدة ضد كوبا. وينص القانون الثاني على توقيع عقوبات ضد المنشآت الأجنبية التي تؤدي استثماراتها في إيران وفي ليبيا إلى تدعيم قطاع الطاقة في هذين البلدين. يستند كل من هذين القانونين بوضوح إلى مبدأ المسئولية: يشير قانون هيلمز- بورتون في مادته الثانية إلى أن العقوبات لن يتم رفعها إلا حين يتحقق الرئيس الأمريكي من أن كوبا قد أقامت حكومة منتخبة ديموقراطيّا، ونظامًا قضائيّا مستقلا، وانتخابات حرة. كان هذا القانون يستلزم تكريس «مجهود داخلي من أجل الإسراع في انتقال كوبا إلى الديموقراطية». وفيما يتعلق بقانون داماتو-كيندي، فقد تم إقراره، وفقًا

(١) المرجع السابق، ١١ يوليو ١٩٩٧، ص. ٤

لتصريح بيل كلينتون، بقصد واضح للغاية: «كان يجب على الولايات المتحدة أن تتصرف لأنها تتحمل مسئولية خاصة» في مكافحة الإرهاب[١].

لا يوجد على الأرجح أي نص قانوني ذهب إلى هذا المدى البعيد في طعن مبدأ السيادة. إن البند الثالث من قانون هيلمز-بورتون يتيح محاكمة أي شخص أمام المحاكم الأمريكية يكون قد تعامل تجاريًا مع منشآت كوبية كانت ملكية أمريكية قبل تأميمها أو مصادرتها. ويهدد البند الرابع برفض منح تأشيرة دخول أمريكية لكل شخص يعاون على إجراء مثل هذا النوع من التعامل. إن آثار جميع هذه الأحكام أحادية الجانب ضخمة: إنها تَحرم الدول الأخرى من حق تنفيذ سياسة خارجية مغايرة لسياسة الولايات المتحدة، وتزدري أحد المبادئ الأساسية للقانون الدولي الذي يُلزم بقبول شرعية نزع الملكيات والتأميمات التي تقررها دولة صاحبة سيادة؛ إنها تُضفي على القضاء الأمريكي اختصاصًا خارج أراضيه لكي يصدر حكمه على الاستراتيجيات التجارية لمنشآت أجنبية قائمة في الخارج[٢]. ومن وجهة نظر أكثر عمومية، فإن قانوني هيلمز-بورتون وداماتو-كيندي ينشدان وضع القوة الاقتصادية والتجارية الأمريكية في خدمة مهمة إدارة منشآت أجنبية والسياسات الاقتصادية للدول. ومن أجل تكملة هذه الصورة الغريبة، فإنهما يخالفان اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية، في حين أن القانون الخاص بكوبا يقلب أحكام اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة «النافتا» بحرمان رجال أعمال مكسيكيين أو كنديين يتاجرون مع كوبا بل وحرمان أسرهم من دخول الولايات المتحدة. كان هذا بنوع خاص مصير رؤساء منشأة «دوموس» المكسيكية، ومصير زوجاتهم وأطفالهم القُصَّر، وشركة المناجم الكندية الدولية «شيريت» التي كانت أول من تحمَّل نتائج هذا الإجراء[٣].

هنا، يعتبر تحريف مبدأ المسئولية من طرف واحد نموذجيًا: إن الإجراءين اللذين يستهدفان نظريًا تحقيق منافع مشتركة (مكافحةالإرهاب، وإحياء الديموقراطية)، لم

---

(١) المرجع السابق، ٧ أغسطس ١٩٩٦، ص. ٢

(2) S. Lisio, «Helms-Burton and the Point of Diminishing Returns», *Internnational Affairs,* 72, 4, 1996, p. 708-709.

(٣) جريدة لوموند، ٢٥-٢٦ أغسطس ١٩٩٦ ص. ٢

تتخذهما مؤسسات شورى دولية بل اتخذتهما دولة واحدة، فضلاً عن كونهما محصِّلة لضغوط معقَّدة داخل الكونجرس؛ إنهما لا يتعلقان بإعلاء هذه المصالح بصفتها هذه، لكن يتم تنفيذهما في عدد محدود من البلدان تتنازع مباشرة مع الدبلوماسية الأمريكية، مع استثناء جميع الآخرين؛ كما أن تعليق هذه الإجراءات لا ينبثق عن قرار جماعي بل عن تقييم يجريه الرئيس الأمريكي؛ ولا تضمن تنفيذها سلطات قضائية دولية، بل العدالة الأمريكية وحدها من ناحية، ومن الناحية الأخرى ممارسة القوة الرادعة وحدها التي تهدد كل إنسان بألا يتمكن من بعد الوصول إلى السوق الأمريكية؛ وأخيراً إن إعلان هذه الإجراءات لم يندرج في أحكام القانون الدولي لكن في تلك الخاصة بتأكيد قوة طرف واحد. بالإضافة إلى أن المزايا المنفردة التي سعت الولايات المتحدة إليها كانت واضحة: تدعيم الأهداف الدبلوماسية المعلنة، وبذلك يتم تجنب حلول شركات أجنبية محل منافستها الأمريكية في سوق اضطرت إلى الانسحاب منه. عند توقيع قانون داماتو-كيندي، قال نيكولا بيرنز المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية صراحة كتسويغ لصدور القانون: إن شركة «توتال» قد حلت أساسًا محل شركة «كونوكو»، وحصلت (في إيران) على عقد كان يمكن أن يكون مربحًا لكونوكو[...] نحن نريد معاقبة المنشآت التي ستتخذ مثل هذه المواقف مستقبلاً[1].»

تعرَّضت هذه القوانين لصيحات الاستنكار في أنحاء العالم. أدان رؤساء دول أمريكا اللاتينية قانون هيلمز- بورتون بحزم في اجتماعهم المنعقد في كوشاباما [مدينة بوليڤية] في سپتمبر ١٩٩٦، مرددين عبارة اللجنة القانونية لمنظمة الدول الأمريكية التي سبق وأن أعلنت عدم تطابقه مع القانون الدولي. وفي اجتماع عقده في الشهر التالي وزراء خارجية الدول الأوروپية الخمس عشرة وضعوا أحكامًا انتقامية مؤثِّرة، بتعضيد من كندا والمكسيك. كان كلاوس ڤون ديرپاس المتحدث الرسمي للجنة الأوروپية قد استنكر منذ ٢٣ أغسطس صدور القرار الأمريكي «من طرف واحد» و«تطبيقه خارج أراضيها»، ووصفه بأنه «فاسد» ثم أضاف: «لقد قررت الولايات المتحدة بدون التشاور مع أحد بانطباق أحكام القانون على مواطنين

(١) المرجع السابق، ٧ أغسطس ١٩٩٦، ص. ٢

غير أمريكيين بشأن موضوعات تقع خارج أراضيها. حدث كل ذلك في ذات الوقت الذي تسعى فيه الغالبية العظمى من البلدان، من خلال منظمة التجارة العالمية، إلى وضع قواعد متعددة الأطراف لتنظيم التجارة الدولية[1]. »

تجدر ملاحظة أن هذه الهجمات -المضادة قد أثمرت: اضطر بيل كلينتون مرتين في ١٦ يوليو ١٩٩٦ وفي ٣ يناير١٩٩٧ بوقف أحكام البند الثالث، وهي الأحكام ذاتها التي سمحت بملاحقة الشركات الأجنبية التي تتعامل مع منشآت كوبية تم تأميمها بعد أن كانت أمريكية الملكية. وفي ١٤ أبريل التالي، عُقد اتفاق بين الولايات المتحدة واللجنة الأوروبية بتعليق قانون هيلمز-بورتون وقانون داماتو-كيندي. ولم تخضع شركة توتال التي وقعت في سبتمبر١٩٩٧ عقداً مع إيران لأي إجراءات أمريكية انتقامية. هكذا خضعت المقاطعة ذاتها للمقاطعة، لكن في هذه المرة بنجاح، لكي توحي بأنه، في هذا النظام العالمي الجديد الذي يتم تكوُّنه، تغلبت في النهاية ظواهر الاعتماد المتبادل، وتزايد المصالح وتنوع الفاعلين على توكيدات القوة وحيدة الطرف. وإذا كان لايزال يتم، في هذه التحديات، التلويح بحجَّة السيادة، إلا أن الاستناد إليها يظل ثانويّا: كان الأمر يتعلق تمامًا بجدل حول المسئولية، والوسائل الكفيلة بإتاحة تفعيلها، وبخاصة تخليها عن تعددية الأطراف، بل وأيضًا حول تعدد المصالح التي تشتملها والخاصة بالدول أو بغير الدول. هكذا، في مواجهة أحكام موضع معارضة شديدة، تدلنا أيضًا هذه القدرة المعطِّلة للآلية الضخمة المتمثلة اليوم في نظام دولي من خارج الدول على الفعالية النسبية للغاية لأي حظر مقبل.

وفي نهاية الأمر تبقى المسئولية تحت المراقبة... لكن بلا رقيب معيَّن. وتظل آثار القوة، متسللة في كل مكان، تُظْهرها الدول التي تحتفظ بثقافة القوة ويروق لها المحافظة على دورها الوسيط لإنجازَ وظيفتها الدولية. وفي هذا الشأن، تظل القوة عاملاً للتحليل لتفسير استراتيچيات الدول، ولتقييم نتائجها وفهم الانحرافات التي يعاني منها مبدأ المسئولية. مع ذلك نلاحظ أن هذه الانحرافات الحقيقية تخضع بدورها لكبح من جانب تدبير حاذق مكون من خليط من نشر المجازفات

(١) المرجع السابق، ٢٥-٢٦ أغسطس ١٩٩٦، ص. ٢

والمجادلات، ومن تزايد الفاعلين والمصالح، وضغوطهم والضغوط المضادة. بين دينامية القصور الذاتي والرقابة بلا رقيب تقوم هذه الأفعال المتشعبة بإحياء المسئولية وبجعلها في الوقت نفسه أقل وعيًا، وأقل طوعية، وأكثر حذرًا وأكثر جماعية.

بالرغم من كل شيء، يؤدي هذا الضغط الحقيقي إلى تثبيط همَّة المبادرات المدفوعة بالإفراط في الانفراد بالعمل من جانب طرف واحد. إن التراجع الذي استسلمت له الدولة الأكثر قوة في العالم، من خلال الفشل النسبي لسياساتها الخاصة بالحظر أو سياستها بشأن العراق، لا يلغي إطلاقًا شدة طموحاتها ولا حقيقة قدرتها. إن «تعددية الأطراف الملتزمة» التي أعلنتها السيدة أولبرايت في أبريل ١٩٩٣، حينما كانت لا تزال سفيرة لبلادها لدى الأمم المتحدة، تطابقت مع عقيدة «توسيع» الديموقراطية والسوق، التي وضعها في الوقت نفسه أنطوني ليك مستشار الرئيس الأمريكي لشئون الأمن آنذاك[1]. لقد اتجه كل منهما نحو تعظيم «القيادة» الأمريكية، والتوفيق بين المصالح الأمريكية الخاصة ومبادئ الرئيس ويلسون لبناء نظام عالمي جديد يستفيد منه الجميع. ولعل هذا التحول الغامض هو الذي في طريقه إلى التفكك، فقد انحصر «الالتزام» في «الاحتواء»، بل في ميل البعض إلى الانسحاب وإلى الرغبة في الضن بالجهد والمشقة. وإذا تأكد هذا الاتجاه، فإنه يمكن للمسئولية أن تتخلى جزئيًا عن موقعها أمام مبدأ عزلة جديد.

هكذا يندرج نقض الالتزام في منهج جميع هذه الاختلالات. إن انسحاب فرنسا من المسرح الإفريقي ذو مغزى: حينما قرر مجلس الأمن تكوين (بعثة الأمم المتحدة في جمهورية وسط إفريقيا) يوم ٣٠ مارس١٩٩٨، فإنه أعاد إسناد المسئوليات إلى أطراف الأمم المتحدة المتعددة. إن القرار رقم ١١٥٩ المتخذ بهذه الصورة يقلب منهجًا كان يجعل من فرنسا قوة إقليمية في إفريقيا الفرانكفونية. إنه يستكمل سياسة جديدة أعلنها هيوبرت ڤردين بتعزيز الإقليمية «وتقوية القدرات الإفريقية في المحافظة على السلام»، مما يتيح لفرنسا «عدم التورط في نزاعات داخلية». وفي أعقاب «القوة الإفريقية لفض الاشتباك في ليبريا» التي كانت موضع

(1) C. P. David, *Au sein de la Maison-Blanche,* Quebéc, Presses universitaires de Laval, 1994, p. 456.

سخرية فيما مضى، ثم إشادة من بعد، كان القصد هو تجهيز من طرف واحد، قوة عسكرية من الدول الإفريقية للمحافظة على السلام تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية. إن تطور الرأي الأمريكي من مشروع (قوة الاستجابة للأزمة الإفريقية) إلى مشروع (مبادرة الاستجابة للأزمة الإفريقية) ، حينما يعطي لمنظمة الوحدة الإفريقية دوراً أكثر وضوحًا، ويقدم للدول الإفريقية الأقل حظّا وسيلة لإبداء الرأي، فإنه يظهر حدّا أدني من التوافق العام من أجل التأكيد، الهش والشكلي، على تعددية الأطراف التي يمكن وصفها بـ. «اللامركزية». إن مسئولية الإفريقيين هذه ، المعلنة نظريّا، تجاه الأمن الإفريقي تُبطل، على الأقل في خطابها، بعض مباهج المسئولية ،أو في القليل تؤدي إلى إعادَة إدخال هذه المباهج على مستوى أدنى للمناورة وأكثر كتمانًا. وفي هذا الشأن، يمكن أن تؤدي إقليمية المسئولية إلى تكريس تعميقها، في إفريقيا كما في أماكن أخرى، والمساهمة في تراجع الأشكال الأكثر تطرفًا للسلوك المنفرد.

* * *